

أخلاقيات البحث العلمي

إعداد الطالب/

عبدالرحمن عبدالله حمدي الحربي

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي:

2026

المقدمة

تُعد أخلاقيات البحث العلمي أحد المرتكزات الأساسية التي يقوم عليها الإنتاج العلمي الرصين، حيث تمثل مجموعة المبادئ والقيم والمعايير التي توجه سلوك الباحث أثناء جميع مراحل العملية البحثية، بدءًا من اختيار موضوع الدراسة وصياغة مشكلة البحث، مرورًا بجمع البيانات وتحليلها، وانتهاءً بعرض النتائج ونشرها. وتنبع أهمية أخلاقيات البحث العلمي من دورها في ضمان نزاهة البحث ومصداقيته، وتعزيز الثقة في المعرفة العلمية التي يتم إنتاجها، إضافة إلى حماية حقوق المشاركين في الدراسات البحثية والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية للباحثين والمؤسسات العلمية.

وقد عرّف ريسنيك (Resnik, 2020) أخلاقيات البحث العلمي بأنها "مجموعة من المعايير والمبادئ التي تساعد الباحثين على التمييز بين السلوك العلمي المقبول وغير المقبول أثناء ممارسة الأنشطة البحثية". ويؤكد هذا التعريف أن الأخلاقيات ليست مجرد قواعد تنظيمية، بل إطار قيمي يهدف إلى ضمان النزاهة والشفافية والمسؤولية في العمل العلمي. كما يشير كريسويل (Creswell & Creswell, 2018) إلى أن أخلاقيات البحث تمثل التزام الباحث باحترام المشاركين، والصدق في جمع البيانات وتحليلها، والالتزام بعرض النتائج كما هي دون تحريف أو تلاعب.

وتزداد أهمية أخلاقيات البحث العلمي في ظل التطور المتسارع للمعرفة والتكنولوجيا، حيث أصبح من الضروري الالتزام بمعايير أخلاقية صارمة تمنع الممارسات غير المشروعة مثل الانتحال العلمي، وتزوير البيانات، وفبركة النتائج، أو استغلال المشاركين في الدراسات البحثية. كما تسهم هذه الأخلاقيات في تعزيز جودة البحوث العلمية ورفع مستوى الثقة بالمؤسسات الأكاديمية والبحثية، مما ينعكس إيجابًا على التنمية العلمية والاقتصادية والاجتماعية.

وتشمل أخلاقيات البحث العلمي مجموعة واسعة من المبادئ، من أبرزها الصدق العلمي، والأمانة الفكرية، والموضوعية، واحترام الخصوصية، والمحافظة على سرية المعلومات، والإقرار بمساهمات الآخرين، والالتزام بحقوق الملكية الفكرية. وتُعد هذه المبادئ ضرورية لضمان إنتاج معرفة علمية موثوقة يمكن الاستفادة منها في حل المشكلات واتخاذ القرارات وتطوير المجتمعات.

يهدف هذا التقرير إلى استعراض مفهوم أخلاقيات البحث العلمي وأهميتها في البيئة الأكاديمية، وتسلط الضوء على المبادئ الأخلاقية الأساسية التي يجب أن يلتزم بها الباحث العلمي، إضافة إلى مناقشة أبرز المخالفات الأخلاقية التي قد تحدث في البحوث العلمية وأثارها على مصداقية المعرفة العلمية. كما يسعى التقرير إلى بيان دور المؤسسات الأكاديمية والبحثية في تعزيز ثقافة الالتزام الأخلاقي وترسيخ ممارسات البحث المسؤول بين الباحثين وطلاب الدراسات العليا.

أهمية أخلاقيات البحث العلمي

تمثل أخلاقيات البحث العلمي حجر الأساس في بناء المعرفة العلمية الموثوقة، إذ لا تقتصر أهمية البحث العلمي على الوصول إلى نتائج جديدة أو تقديم حلول للمشكلات المختلفة، بل تمتد لتشمل الكيفية التي يتم من خلالها إجراء البحث وتنفيذ مراحل المختلفة وفق معايير أخلاقية تضمن النزاهة والشفافية والموضوعية. ومن هذا المنطلق، أصبحت أخلاقيات البحث العلمي عنصرًا أساسيًا في تقييم جودة البحوث العلمية ومصادقيتها، حيث ترتبط بصورة مباشرة بمدى الثقة التي يمكن أن يمنحها المجتمع العلمي والجمهور لنتائج الدراسات والأبحاث المنشورة.

وتكمن أهمية أخلاقيات البحث العلمي في تعزيز مبدأ النزاهة العلمية، والذي يعد من أهم القيم التي يجب أن يتحلى بها الباحث. فالباحث الأمين يلتزم بعرض البيانات والنتائج كما هي دون تحريف أو تلاعب أو إخفاء للحقائق التي قد لا تتوافق مع توقعاته أو فرضياته المسبقة. ويسهم هذا الالتزام في إنتاج معرفة علمية دقيقة وقابلة للتحقق وإعادة الاختبار من قبل باحثين آخرين، وهو ما يمثل أحد المبادئ الأساسية للمنهج العلمي الحديث.

كما تؤدي أخلاقيات البحث العلمي دورًا مهمًا في رفع جودة البحوث العلمية من خلال تشجيع الباحثين على الالتزام بالمعايير المنهجية الصحيحة أثناء تصميم الدراسات وجمع البيانات وتحليلها وتفسيرها. وعندما يلتزم الباحث بالأمانة العلمية والموضوعية، فإنه يقلل من احتمالية وقوع الأخطاء أو التحيزات التي قد تؤثر سلبًا في النتائج. وبالتالي تصبح مخرجات البحث أكثر دقة وموثوقية وقابلة للاستفادة منها في تطوير المعرفة أو دعم القرارات والسياسات العامة.

وترتبط أخلاقيات البحث العلمي ارتباطًا وثيقًا بمصادقية النتائج العلمية. فكلما زاد التزام الباحث بالمعايير الأخلاقية، ارتفع مستوى الثقة في نتائج الدراسة. وعلى العكس من ذلك، فإن أي انتهاك للأخلاقيات البحثية، مثل تزوير البيانات أو فبركة النتائج أو الانتحال العلمي، يؤدي إلى فقدان الثقة في البحث وفي الباحث نفسه، وقد يمتد تأثير ذلك إلى المؤسسة الأكاديمية التي ينتمي إليها. لذلك تحرص الجامعات والمراكز البحثية حول العالم على وضع لوائح وسياسات صارمة لضمان الالتزام بالأخلاقيات العلمية والحفاظ على سمعة البحث العلمي.

ومن الجوانب المهمة لأخلاقيات البحث العلمي دورها في حماية حقوق الأفراد والمجتمعات المشاركة في الدراسات البحثية. فالبحوث التي تتضمن أفرادًا أو مجموعات بشرية تتطلب احترام خصوصية المشاركين والحصول على موافقتهم المستنيرة قبل إشراكهم في الدراسة، إضافة إلى ضمان سرية المعلومات وعدم استخدامها بطرق قد تلحق الضرر بهم. ويعكس هذا الالتزام احترام الكرامة الإنسانية ويعزز الثقة بين الباحثين والمجتمع.

كما تسهم أخلاقيات البحث العلمي في حماية المجتمع من الآثار السلبية للمعلومات المضللة أو غير الدقيقة. فالنتائج العلمية غير الموثوقة قد تؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة في مجالات حيوية مثل الصحة والتعليم والاقتصاد والهندسة والبيئة. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي نشر نتائج طبية غير صحيحة إلى تطبيق ممارسات علاجية غير فعالة أو حتى ضارة، مما يؤكد أهمية الالتزام بأخلاقيات العلمية لضمان صحة المعلومات المتداولة والاستفادة منها بصورة آمنة ومسؤولة.

ومن ناحية أخرى، تساعد أخلاقيات البحث العلمي على تعزيز ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى الباحثين، حيث يدرك الباحث أن عمله لا يقتصر على تحقيق أهداف أكاديمية أو مهنية فحسب، بل يمتد تأثيره إلى المجتمع بأكمله. ولذلك

يصيح من الضروري مراعاة الآثار المحتملة للبحث ونتائجه على الأفراد والمؤسسات وصناع القرار، والعمل على
توظيف المعرفة العلمية بما يخدم المصلحة العامة ويحقق التنمية المستدامة.

وتبرز أهمية الأخلاقيات أيضاً في حماية حقوق الملكية الفكرية وتشجيع الإبداع والابتكار. فالالتزام بتوثيق المصادر
والإشارة إلى جهود الباحثين السابقين يسهم في احترام الحقوق الفكرية ويعزز بيئة علمية قائمة على التعاون والاحترام
المتبادل. كما يساعد ذلك على الحد من ظاهرة السرقة العلمية والانتحال التي تُعد من أخطر المخالفات الأخلاقية في
المجال الأكاديمي.

ومن خلال ما سبق يتضح أن أخلاقيات البحث العلمي ليست مجرد قواعد تنظيمية أو متطلبات إدارية تفرضها
المؤسسات الأكاديمية، بل هي عنصر جوهري يحدد قيمة البحث العلمي ومدى موثوقيته. فكلما ارتفع مستوى الالتزام
الأخلاقي لدى الباحث، ازدادت جودة البحث ومصادقية نتائجه، وتعززت الثقة المجتمعية بالمعرفة العلمية. لذلك يمكن
القول إن موثوقية البحث العلمي وجودته ترتبطان ارتباطاً مباشراً بدرجة التزام الباحث بالمبادئ الأخلاقية التي تحكم
العملية البحثية في جميع مراحلها.

المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

تستند أخلاقيات البحث العلمي إلى مجموعة من المبادئ الأساسية التي توجه سلوك الباحث أثناء جميع مراحل العملية البحثية. وتُعد هذه المبادئ ضرورية لضمان جودة البحث ومصادقية نتائجه، كما تسهم في حماية حقوق المشاركين والمحافظة على الثقة في المجتمع العلمي. ومن أهم هذه المبادئ ما يلي:

أولاً: الأمانة العلمية

تشير الأمانة العلمية إلى التزام الباحث بنقل المعلومات والبيانات والنتائج بصورة صحيحة دون تحريف أو اقتباس غير مشروع، مع توثيق جميع المصادر والمراجع المستخدمة في البحث. ويُعد هذا المبدأ من أهم الأسس التي تقوم عليها العملية البحثية، إذ يضمن احترام حقوق الملكية الفكرية للباحثين الآخرين.

ثانياً: النزاهة

يقصد بالنزاهة التزام الباحث بالصدق والاستقامة في جميع مراحل البحث، بما في ذلك جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها وعرض نتائجها. ويتطلب هذا المبدأ عدم التلاعب بالنتائج أو إخفاء البيانات التي قد تتعارض مع فرضيات الدراسة.

ثالثاً: الموضوعية

تعني الموضوعية قدرة الباحث على التعامل مع البيانات والنتائج بعيداً عن الميول الشخصية أو التحيزات الفكرية أو المصالح الخاصة. ويجب أن تستند الاستنتاجات إلى الأدلة والحقائق العلمية فقط.

رابعاً: السرية

يقصد بالسرية حماية المعلومات والبيانات الخاصة بالمشاركين في الدراسة وعدم الكشف عنها إلا في الحدود التي تسمح بها القوانين والأنظمة الأخلاقية المعتمدة. ويُعد هذا المبدأ ضرورياً للحفاظ على خصوصية الأفراد وتعزيز ثقتهم بالبحث العلمي.

خامساً: الموافقة المستنيرة

تعني الموافقة المستنيرة حصول الباحث على موافقة المشاركين بعد إطلاعهم بشكل كامل على أهداف الدراسة وإجراءاتها والمخاطر المحتملة وحقوقهم في الانسحاب من البحث في أي وقت دون أي ضرر.

القضايا الأخلاقية في البحث العلمي

على الرغم من وجود معايير ومبادئ أخلاقية واضحة تحكم العمل البحثي، إلا أن بعض الممارسات غير الأخلاقية ما زالت تشكل تحديًا أمام جودة البحث العلمي ومصداقيته. وقد تؤدي هذه الممارسات إلى نتائج مضللة وإهدار للموارد وفقدان الثقة بالمؤسسات الأكاديمية والباحثين. ومن أبرز القضايا الأخلاقية في البحث العلمي ما يلي:

أولاً: الانتحال العلمي (Plagiarism)

يُقصد بالانتحال العلمي استخدام أفكار أو نصوص أو نتائج أو أعمال الآخرين دون الإشارة إلى أصحابها الحقيقيين أو توثيق المصادر المستخدمة. ويُعد الانتحال من أكثر المخالفات الأخلاقية انتشارًا في البيئة الأكاديمية.

ثانياً: تزوير البيانات وفبركة النتائج

يحدث تزوير البيانات عندما يقوم الباحث بتعديل البيانات الحقيقية أو حذف بعض النتائج أو اختلاق بيانات غير موجودة بهدف الوصول إلى نتائج تدعم فرضياته أو أهدافه البحثية.

ثالثاً: التحيز في البحث العلمي

يشير التحيز إلى تأثير المعتقدات أو التوقعات أو المصالح الشخصية للباحث على تصميم الدراسة أو جمع البيانات أو تحليلها أو تفسير نتائجها، مما يؤدي إلى نتائج غير موضوعية.

رابعاً: انتهاك الخصوصية

يحدث انتهاك الخصوصية عندما يتم الكشف عن معلومات شخصية أو حساسة تخص المشاركين دون موافقتهم أو دون وجود مبرر قانوني أو علمي واضح.

خامساً: تضارب المصالح

يقصد بتضارب المصالح وجود منفعة شخصية أو مالية أو مهنية قد تؤثر في حيادية الباحث أو موضوعيته أثناء إجراء الدراسة أو نشر نتائجها.

آثار المخالفات الأخلاقية في البحث العلمي

تؤدي المخالفات الأخلاقية إلى نتائج سلبية متعددة، من أبرزها فقدان الثقة في البحث العلمي، وإضعاف مصداقية المؤسسات الأكاديمية، وإهدار الموارد المالية والبشرية، وإمكانية اتخاذ قرارات خاطئة استنادًا إلى معلومات غير دقيقة. كما قد يتعرض الباحث لعقوبات أكاديمية أو قانونية تشمل سحب الأبحاث المنشورة أو إلغاء الشهادات العلمية في بعض الحالات الجسيمة.

القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث العلمي

مع التطور الكبير الذي شهده البحث العلمي في مختلف التخصصات، برزت الحاجة إلى وضع قواعد ولوائح تنظم الممارسات البحثية وتضمن التزام الباحثين بالمعايير الأخلاقية والمهنية المعتمدة. وتُعد هذه القواعد واللوائح جزءاً أساسياً من منظومة البحث العلمي الحديثة، إذ تهدف إلى حماية المشاركين في الدراسات، وتعزيز النزاهة العلمية، وضمان إنتاج معرفة موثوقة يمكن الاعتماد عليها في تطوير المجتمعات واتخاذ القرارات.

وتتولى العديد من المؤسسات الأكاديمية والهيئات العلمية المحلية والدولية مسؤولية وضع الأطر التنظيمية لأخلاقيات البحث العلمي ومتابعة الالتزام بها. وتتمثل أهمية هذه الأطر في توفير معايير واضحة توجه الباحثين أثناء تنفيذ أبحاثهم، وتساعد في الحد من الممارسات غير الأخلاقية مثل الانتحال العلمي أو استغلال المشاركين أو التلاعب بالنتائج.

أولاً: دور لجان أخلاقيات البحث (Institutional Review Board - IRB)

تُعد لجان أخلاقيات البحث، والمعروفة اختصاراً باسم (IRB)، من أهم الجهات المسؤولة عن مراجعة الدراسات البحثية قبل تنفيذها، خصوصاً تلك التي تتضمن مشاركة أفراد أو جمع بيانات شخصية أو صحية أو اجتماعية. وتتمثل المهمة الأساسية لهذه اللجان في التأكد من أن البحث يلتزم بالمعايير الأخلاقية ويحافظ على حقوق المشاركين وسلامتهم.

وتقوم لجان أخلاقيات البحث بمراجعة أهداف الدراسة وإجراءاتها وأدوات جمع البيانات وآليات الحصول على الموافقة المستنيرة وخطط حماية الخصوصية وسرية المعلومات. كما تقيّم المخاطر المحتملة التي قد يتعرض لها المشاركون وتقارنها بالفوائد العلمية المتوقعة من الدراسة.

ومن أبرز المهام التي تؤديها لجان أخلاقيات البحث:

- حماية حقوق المشاركين في الدراسات البحثية.
- التأكد من الحصول على الموافقة المستنيرة قبل بدء الدراسة.
- مراجعة المخاطر المحتملة وتقليلها إلى الحد الأدنى.
- ضمان سرية البيانات والمعلومات الشخصية.
- التأكد من توافق الدراسة مع المعايير الأخلاقية والقانونية المعمول بها.

وتسهم هذه اللجان في تعزيز الثقة بين الباحثين والمجتمع، حيث يشعر المشاركون بالاطمئنان إلى أن حقوقهم وخصوصيتهم تتم حمايتهم من خلال جهة مستقلة تشرف على العملية البحثية.

ثانياً: المعايير الدولية لأخلاقيات البحث العلمي

إلى جانب لجان أخلاقيات البحث، توجد مجموعة من المعايير والإرشادات الدولية التي تساعد الباحثين على الالتزام بالممارسات الأخلاقية السليمة أثناء إعداد الدراسات العلمية ونشرها. ومن أشهر هذه المعايير دليل الجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA) الذي يُعد من أكثر الأدلة استخداماً في المؤسسات الأكاديمية والبحثية حول العالم.

ولا يقتصر دور دليل APA على تنظيم عملية توثيق المراجع والاستشهادات العلمية فقط، بل يتضمن مجموعة من المبادئ الأخلاقية التي تؤكد أهمية الأمانة العلمية واحترام الملكية الفكرية وتجنب الانتحال العلمي والالتزام بالدقة والموضوعية في عرض النتائج.

كما توجد موثائق وإعلانات دولية أخرى أسهمت في تطوير أخلاقيات البحث العلمي، مثل إعلان هلسنكي (Declaration of Helsinki) الخاص بالأبحاث الطبية التي تشمل البشر، والذي يركز على حماية المشاركين وضمان سلامتهم وكرامتهم الإنسانية. وقد أصبح هذا الإعلان مرجعاً أساسياً للعديد من المؤسسات الصحية والبحثية حول العالم.

أهمية القواعد واللوائح في تنظيم العملية البحثية

تؤدي القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث العلمي دوراً محورياً في تنظيم العملية البحثية وضمان جودتها. فهي توفر إطاراً مرجعياً واضحاً يساعد الباحثين على اتخاذ القرارات الصحيحة عند مواجهة المواقف الأخلاقية المختلفة، كما تساهم في توحيد الممارسات البحثية بين المؤسسات الأكاديمية وتعزيز الالتزام بالمعايير المهنية المعتمدة.

وتتمثل أهمية هذه القواعد في عدة جوانب رئيسية، من أبرزها:

1. حماية المشاركين في الدراسات البحثية

تضمن اللوائح الأخلاقية احترام حقوق المشاركين والحفاظ على خصوصيتهم وسلامتهم الجسدية والنفسية، خاصة في الدراسات التي تتناول موضوعات حساسة أو تتطلب جمع معلومات شخصية.

2. تعزيز النزاهة والمصداقية العلمية

تساعد القواعد الأخلاقية على منع الممارسات غير المشروعة مثل التزوير والانتحال والتلاعب بالبيانات، مما يؤدي إلى رفع مستوى الثقة في نتائج البحوث المنشورة.

3. تحسين جودة الأبحاث العلمية

عندما يلتزم الباحث بالمعايير الأخلاقية، فإنه يصبح أكثر حرصاً على اتباع المنهجية العلمية الصحيحة وجمع البيانات بصورة دقيقة وتحليلها بطريقة موضوعية، وهو ما ينعكس إيجاباً على جودة البحث.

4. تعزيز الثقة بين الباحث والمجتمع

يساهم الالتزام بالمعايير الأخلاقية في بناء علاقة قائمة على الثقة بين الباحثين والمشاركين والمؤسسات والمجتمع بشكل عام، مما يسهل تنفيذ الدراسات المستقبلية ويعزز قبول نتائجها.

5. حماية سمعة المؤسسات الأكاديمية

إن الالتزام بالقواعد الأخلاقية يحافظ على مكانة الجامعات والمراكز البحثية ويعزز مصداقيتها محلياً ودولياً، في حين أن المخالفات الأخلاقية قد تؤدي إلى أضرار كبيرة بسمعة المؤسسة العلمية.

التطبيق العملي لأخلاقيات البحث على موضوع الدراسة

عنوان البحث:

أثر المحتوى المحلي على تطوير سلاسل إمداد مستدامة لمشاريع الطاقة في المملكة العربية السعودية

يُعد الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي عنصرًا أساسيًا في تنفيذ الدراسة الحالية التي تتناول أثر المحتوى المحلي على تطوير سلاسل إمداد مستدامة لمشاريع الطاقة في المملكة العربية السعودية. وتكتسب الجوانب الأخلاقية أهمية خاصة في هذا النوع من الدراسات؛ نظرًا لاعتمادها على جمع بيانات من أفراد ومؤسسات تعمل في قطاع استراتيجي يرتبط بالتنمية الاقتصادية والصناعية وتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030. لذلك فإن تطبيق المبادئ الأخلاقية لا يقتصر على الالتزام النظري، بل يمتد ليشمل جميع مراحل البحث بدءًا من تصميم الدراسة وحتى عرض النتائج وتفسيرها.

أولاً: أخلاقيات جمع البيانات

في حال اعتماد الدراسة على الاستبانة أو المقابلات الشخصية كوسيلة لجمع البيانات، فإن الباحث يلتزم بتوضيح الهدف العلمي للدراسة لجميع المشاركين قبل البدء في عملية جمع المعلومات. كما يتم إبلاغ المشاركين بأن البيانات ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط ولن يتم استغلالها لأي أغراض تجارية أو شخصية.

ومن المتوقع أن تشمل عينة الدراسة مسؤولين ومديري مشاريع ومتخصصين في سلاسل الإمداد والمشتريات والمحتوى المحلي في شركات الطاقة والشركات الصناعية المرتبطة بها. وعند التواصل مع هؤلاء المشاركين يجب توضيح طبيعة الدراسة وأهميتها العلمية ومدة المشاركة المتوقعة، مع منحهم الحرية الكاملة في قبول المشاركة أو رفضها دون أي ضغوط أو التزامات.

ويُعد هذا الإجراء تطبيقًا مباشرًا لمبدأ احترام المشاركين وتعزيز الشفافية في العملية البحثية، حيث يدرك المشاركون طبيعة المعلومات المطلوبة وكيفية استخدامها قبل اتخاذ قرار المشاركة.

ثانياً: المحافظة على سرية المعلومات

نظرًا لأن الدراسة قد تتضمن معلومات تتعلق بأداء الشركات أو ممارساتها في مجال المحتوى المحلي وإدارة سلاسل الإمداد، فإن الحفاظ على سرية البيانات يُعد من أهم الالتزامات الأخلاقية في هذا البحث.

ولتحقيق ذلك، سيتم التعامل مع جميع البيانات بصورة سرية وعدم الإفصاح عن أسماء المشاركين أو الجهات التي يعملون بها إلا بعد الحصول على موافقة صريحة منهم. كما سيتم استخدام أرقام أو رموز بديلة بدلاً من الأسماء الحقيقية عند تحليل البيانات وعرض النتائج.

فعلى سبيل المثال، بدلاً من الإشارة إلى اسم شركة معينة، يمكن استخدام وصف عام مثل "إحدى شركات الطاقة الكبرى في المملكة" أو "أحد موردي القطاع الصناعي"، بما يضمن حماية هوية الجهات المشاركة ومنع أي آثار سلبية محتملة قد تنتج عن الكشف عن المعلومات.

كما يلتزم الباحث بحفظ البيانات الإلكترونية في ملفات محمية وعدم إتاحتها لأي طرف غير مخول بالاطلاع عليها، مع التخلص منها وفق الإجراءات الأكاديمية المعتمدة بعد الانتهاء من الدراسة.

ثالثاً: تطبيق مبدأ الموافقة المستنيرة

تُعد الموافقة المستنيرة من المتطلبات الأساسية للأبحاث التي تشمل مشاركين بشريين. وفي هذه الدراسة، سيتم تزويد المشاركين بنموذج يوضح أهداف البحث وأهميته وطبيعة المعلومات المطلوبة وآلية استخدام البيانات.

وسيتضمن نموذج الموافقة المستنيرة مجموعة من النقاط الأساسية، منها:

- أن المشاركة اختيارية بالكامل.
 - إمكانية الانسحاب من الدراسة في أي وقت.
 - ضمان سرية المعلومات وعدم استخدامها خارج نطاق البحث.
 - استخدام النتائج لأغراض أكاديمية فقط.
 - عدم وجود أي تأثير وظيفي أو مهني على المشارك نتيجة موافقته أو رفضه المشاركة.
- ويهدف هذا الإجراء إلى احترام استقلالية المشاركين ومنحهم الحق الكامل في اتخاذ القرار بشأن مشاركتهم في الدراسة.

رابعاً: الموضوعية وتجنب التحيز

من أهم التحديات الأخلاقية التي قد تواجه هذه الدراسة احتمالية تأثر الباحث بأرائه الشخصية تجاه برامج المحتوى المحلي أو توجهات الجهات الحكومية المرتبطة بها. ولذلك يلتزم الباحث بالموضوعية الكاملة أثناء جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها.

فإذا أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي قوي للمحتوى المحلي على استدامة سلاسل الإمداد، سيتم عرض هذه النتائج كما هي مدعومة بالأدلة العلمية. وفي المقابل، إذا أظهرت البيانات وجود تحديات أو معوقات تحد من تحقيق الفوائد المتوقعة للمحتوى المحلي، فسيتم عرضها أيضاً دون إخفاء أو تعديل.

ويعكس هذا السلوك الالتزام بمبدأ النزاهة العلمية الذي يقتضي عرض النتائج الحقيقية بغض النظر عن توافقها مع توقعات الباحث أو الجهات ذات العلاقة.

خامساً: المخاطر الأخلاقية المحتملة وكيفية التعامل معها

على الرغم من أن هذه الدراسة لا تتضمن مخاطر صحية أو نفسية مباشرة على المشاركين، إلا أنها قد تواجه بعض المخاطر الأخلاقية المرتبطة بطبيعة المعلومات المهنية التي يتم جمعها.

ومن أبرز هذه المخاطر:

1. الكشف غير المقصود عن معلومات حساسة

قد تتضمن بعض الإجابات معلومات تتعلق بأداء الشركات أو استراتيجياتها التشغيلية. ولذلك يجب تجنب نشر أي بيانات يمكن أن تؤدي إلى تحديد هوية الجهة المشاركة أو الإضرار بمصالحها.

2. تضارب المصالح

إذا كانت هناك علاقة مهنية أو وظيفية تربط الباحث ببعض الجهات المشاركة، فيجب الإفصاح عن ذلك والحرص على عدم تأثير هذه العلاقة على تحليل البيانات أو تفسير النتائج.

3. التحيز في تفسير النتائج

قد يميل الباحث إلى التركيز على النتائج الإيجابية للمحتوى المحلي باعتباره أحد التوجهات الوطنية المهمة. إلا أن الالتزام الأخلاقي يفرض عرض جميع النتائج الإيجابية والسلبية بصورة متوازنة تعكس الواقع الفعلي للدراسة.

تحليل تطبيقي

عند تطبيق أخلاقيات البحث العلمي على هذه الدراسة يتضح أن نجاح البحث لا يعتمد فقط على اختيار المنهجية المناسبة أو جمع عدد كافٍ من البيانات، بل يعتمد أيضاً على مدى التزام الباحث بالمبادئ الأخلاقية أثناء تنفيذ الدراسة. فالمحافظة على سرية البيانات تعزز ثقة المشاركين، والحصول على الموافقة المستنيرة يحمي حقوقهم، والالتزام بالموضوعية يرفع من مصداقية النتائج، بينما يسهم الإفصاح عن المخاطر المحتملة وتجنب تضارب المصالح في تعزيز النزاهة العلمية للبحث.

وبناءً على ذلك، فإن الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي في هذه الدراسة لا يُعد مجرد متطلب أكاديمي، بل يمثل عنصراً أساسياً لضمان إنتاج نتائج موثوقة يمكن الاستفادة منها في دعم سياسات المحتوى المحلي وتطوير سلاسل الإمداد المستدامة في قطاع الطاقة بالمملكة العربية السعودية.

الخاتمة

في ختام هذا البحث، يتضح أن أخلاقيات البحث العلمي تمثل أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها العملية البحثية المعاصرة، حيث تسهم في ضمان نزاهة البحوث العلمية وموثوقية نتائجها وتعزيز الثقة في المعرفة المنتجة من خلال الدراسات والأبحاث الأكاديمية. وقد تناول التقرير مفهوم أخلاقيات البحث العلمي وأهميتها، إضافة إلى استعراض المبادئ الأساسية التي يجب أن يلتزم بها الباحث، مثل الأمانة العلمية، والنزاهة، والموضوعية، والسرية، والموافقة المستنيرة، باعتبارها عناصر ضرورية لضمان سلامة الممارسات البحثية وتحقيق أهدافها العلمية والمجتمعية.

كما ناقش التقرير أبرز القضايا الأخلاقية التي قد تواجه الباحثين أثناء تنفيذ الدراسات العلمية، ومن أهمها الانتحال العلمي، وتزوير البيانات، والتحيز في تفسير النتائج، وانتهاك خصوصية المشاركين، وتضارب المصالح. وقد أظهرت المناقشة أن هذه الممارسات لا تؤثر فقط على جودة البحث العلمي، بل قد تؤدي أيضاً إلى فقدان الثقة في الباحث والمؤسسة الأكاديمية وإضعاف القيمة العلمية للنتائج المتوصل إليها.

وتناول التقرير كذلك دور القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث العلمي، وفي مقدمتها لجان أخلاقيات البحث (IRB) والمعايير الدولية المعتمدة مثل دليل APA، والتي تسهم في تنظيم العملية البحثية وتوفير إطار أخلاقي يوجه الباحثين نحو الممارسات السليمة والمسؤولة. وقد تبين أن هذه القواعد لا تهدف إلى فرض قيود على الباحث، وإنما إلى حماية المشاركين وضمان جودة البحث والمحافظة على النزاهة العلمية.

وفي الجانب التطبيقي، تم توضيح مبادئ أخلاقيات البحث العلمي على موضوع الدراسة المتمثل في "أثر المحتوى المحلي على تطوير سلاسل إمداد مستدامة لمشاريع الطاقة في المملكة العربية السعودية". وأظهرت الدراسة التطبيقية أهمية الالتزام بالسرية عند التعامل مع البيانات المؤسسية، وضرورة الحصول على الموافقة المستنيرة من المشاركين، إضافة إلى أهمية المحافظة على الموضوعية وتجنب التحيز أثناء جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها. كما تم استعراض المخاطر الأخلاقية المحتملة وبيان الإجراءات التي يمكن اتخاذها للحد منها بما يضمن سلامة البحث ومصداقيته.

ومن خلال ما سبق يمكن الاستنتاج أن الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي لا يُعد متطلباً أكاديمياً فحسب، بل يمثل مسؤولية مهنية وأخلاقية تقع على عاتق كل باحث يسعى إلى إنتاج معرفة علمية موثوقة وقابلة للاستفادة منها. كما أن جودة البحث العلمي لا تقاس فقط بقوة منهجيته أو أهمية نتائجه، وإنما أيضاً بمدى التزام الباحث بالقيم والمبادئ الأخلاقية التي تحكم جميع مراحل العملية البحثية.

وبناءً على ذلك، يوصي التقرير بضرورة تعزيز الوعي بأخلاقيات البحث العلمي لدى طلاب الدراسات العليا والباحثين، وتكثيف البرامج التدريبية المتعلقة بالنزاهة العلمية وأخلاقيات النشر الأكاديمي، إضافة إلى تشجيع المؤسسات الأكاديمية على تطوير سياساتها وإجراءاتها الخاصة بمراجعة البحوث والإشراف عليها. كما ينبغي على الباحثين في الدراسات المستقبلية، خصوصاً في المجالات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والطاقة والاستدامة، الالتزام الصارم بالمعايير الأخلاقية لضمان إنتاج نتائج علمية دقيقة وموثوقة تسهم في دعم اتخاذ القرار وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- American Psychological Association. (2020). *Publication Manual of the American Psychological Association* (7th ed.). American Psychological Association.
- Creswell, J. W., & Creswell, J. D. (2018). *Research Design: Qualitative, Quantitative, and Mixed Methods Approaches*(5th ed.). Sage Publications.
- Israel, M., & Hay, I. (2006). *Research Ethics for Social Scientists*. Sage Publications.
- Resnik, D. B. (2020). *The Ethics of Research with Human Subjects: Protecting People, Advancing Science, Promoting Trust*. Springer.
- Saunders, M., Lewis, P., & Thornhill, A. (2019). *Research Methods for Business Students* (8th ed.). Pearson.